المختارُ الثّقَفِيُّ
سَيفُ القصَاصِ ورَايةُ الإنصَافِ

تصنيف:

آية الله المرجع الديني المحقق

سماحة الشيخ محمّد جميل حمُّود العاملي

(دامت تأييداته)

مركز العترة الطاهرة للدّراسات والبحوث

نص السّؤال[1]:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كيف حالكم سماحة الشيخ الموقر المرجع العاملي يحفظه الله تعالى إلهي آمين.

اللهم صل على محمد وال محمد وعجل فرجهم والعن أعداءهم.

شيخي أصبحت أتوافد بكثرة على موقعكم المبارك حبا للعلم وطلبه في سبيل الله تعالى شأنه.

شخصيًا أنا متأثر بالشيخ ياسر الحبيب ولكني بدأت بمراسلتكم ومعرفة بعض الأمور التي يختلف فيها أو يخالف بها الشيخ ياسر الحبيب المشهور من علماء الإمامية في بعض الشخصيات كعبد الله بن عباس (رحمه الله) وغيره ولكني لا اوافقه في رأيه بهذه الشخصيات بل جنحت إلى رأيكم في هذه الشخصيات ولكن احتاج بيان رد الشبهات وعندي أسئلة أتمنى من جنابكم الكريم توسعة صدوركم لنا إن شاء الله تعالى.

س٢/الرأي الشرعي في المختار الثقفي (رحمه الله) فقد استدل الشيخ ياسر الحبيب برواية الشيخ الكشي (رحمه الله) في ان المختار كان يكذب على الإمام علي بن الحسين السجاد (عليه سلام الله) ما ردكم الكريم مولانا الشيخ؟

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

---

[1] تم حذف اسم صاحب السؤال حفاظًا ومراعاةً لخصوصية السائل.. وتجدر الإشارة إلى أنّنا أوردنا السؤال كما تلقيناه، من دون أي تعديل، أو زيادة، أو نقصان، أو تصويبات؛ مراعاة للأمانة والمصداقية والموضوعية.

محتويات البحث:

- ✓ المختار (رحمه الله) هو أول ثائر شيعي انتقم لآل محمَّد (عليهم السَّلام) من أعدائهم.
- ✓ المشككون بالمختار (رحمه الله) هم الحشويون الانتقائيون.
- ✓ تحقيقنا الفريد في وثاقة وولاء المختار (رضي الله عنه).
- ✓ استعراض دعاوى القادحين في المختار (رحمه الله).
- ✓ الدعوى الأولى: أن المختار (رحمه الله) كذّاب (العياذ بالله).
- ✓ الدعوى الثانية: أن المختار (رحمه الله) دعا إلى إمامة محمد بن الحنفية (رضي الله عنه).
- ✓ الإيراد على الدعوى الأولى بوجوهٍ متعددة.
- ✓ دراسة رجالية نقدية مختصرة في الأخبار القادحة.
- ✓ الأخبار القادحة متعارضة مع الأخبار المادحة.
- ✓ مقتضى قواعد الترجيح الفقهية والرجالية والأصولية تقديم الأخبار المادحة.
- ✓ مقتضى الأصل - عند الشكّ في صحة الروايات القادحة - هو عدم حجيتها؛ لا سيّما حال وجود أخبار مادحة معارضة لها.
- ✓ للعلامة ابن نما (رحمه الله) رسالة قيّمة حول ولاء المختار لأهل البيت (عليهم السَّلام).
- ✓ استعراض الأخبار القادحة بالمختار.
- ✓ الدعوى الثانية القائلة بأن المختار دعا إلى إمامة ابن الحنفية.
- ✓ الإيراد على الدعوى الثانية بوجوهٍ ثلاثة.
- ✓ إشكال وحلّ.

تفصيل البحث:

باسمه تعالى

إن المختار بن أبي عبيدة الثقفي (رضـي الله عنه) من خيرة المؤمنين الموالين الذين أخذوا بثأر مولانا الإمام سيِّد الشهداء أبي عبد الله الحسين (عليه السلام) ممن قاتله في كربلاء، وقد أدخل السرور على الإمام السجاد (عليه السلام) لمّا وصله خبر انتقام المختار الثقفي (رضي الله عنه وأرضاه). ولو لم تكن لولي الله المختار الثقفي (أعلى الله مقامه الشريف) فضيلة ومنقبة سوى الانتقام من أعداء سيِّد الشهداء (عليه السلام) لكفى بها شرفًا ومفخرةً له عند الله تعالى والنبي وأهل بيته الطيبين الطاهرين (عليهم السَّلام)؛ وأيُّ منقبة وفضيلة للمؤمن أرقى وأفضل من الانتقام من أعداء آل محمد (عليهم السَّلام)..؟! وهل هناك فضيلة ومنقبة تضاهي منقبة وفضيلة الانتقام من أعداء الله تعالى...؟ وهل التنافس في الفضائل والمكرمات والقرب من الله تعالى والحجج الطاهرين (عليهم السَّلام) أقرب إلى الله تعالى من اجتثاث الظالمين، بعد الحب والولاء لأهل البيت (عليهم السَّلام)..؟ كلا وألف كلا؛ ففي الحديث عن النبي موسى (عليه السلام) قال له الله ((عزَّ وجلَّ)): هل عملت لي عملًا قط؟ قال (عليه السلام): "صليت لك وصمت وتصدقت وذكرت لك"؛ قال الله (تبارك وتعالى): "أما الصلاة فلك برهان، والصوم جُنَّة، والصدقة ظلٌّ، والذكر نورٌ، فأيّ عمل عملت لي؟"، قال موسى (عليه السلام): "دُلَّني على عملٍ هو لك!"، قال الله (عزَّ وجلَّ): "يا موسى: هل واليتَ لي وليًّا، وهل عاديت لي عدوًا قط؟"، فعلم موسى (عليه السلام) أن أفضل الأعمال: الحب في الله والبغض في الله ". وعن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) قال:" أوثق عرى الإيمان: الحب في الله والبغض في الله".

من هذا المنطلق؛ إن ما فعله المختار الثقفي (رضي الله عنه) هو من أبرز مصاديق التولّي لأهل البيت (عليهم السَّلام) والتبري من أعدائهم... وأيُّ تولٍّ وتبرٍّ أفضل من قتل أعداء آل محمد..؟!

لقد اتفق أعلام الامامية - قديمًا وحديثًا - على أن الجهاد في سبيل الله تعالى - باللسان واليد - من أفضل القربات عند الله والحجج (عليهم السَّلام)، وقد اعتمدوا - في اتفاقهم المذكور - على الآيات والأخبار الكثيرة المادحة للمجاهدين في سبيل الله

تعالى، وأن المجاهد تغفر له جميع ذنوبه حتى لو كان كاذبًا وتاركًا للتكاليف الشـرعية عن تقصـير وتهاون – لا عن جحود وإنكار –؛ وما ذلك إلا لأن جهاد الأعداء - بالقول والفعل - من أفضل الأعمال وأشرف الدرجات عند الله تعالى.... والمختار الثقفي (رضي الله عنه) كان من أفضل المجاهدين في سبيل الله بعد زيد الشهيد (عليه السلام) الذي دعا للرضـا من آل محمد (عليهم السَّـلام).. نعم، كذلك كان المختار (رضـي الله عنه) الذي جاهد أعداء آل محمد لأجل الرضا والولاء لآل محمد (عليهم السَّلام)، وقد سبق زيد الشـهيد (عليه السـلام) في ذلك؛ فقتل أعداءَهم ثم اسـتشـهد في سـبيلهم (عليهم السَّلام)؛ سعيًا لنيل رضاهم وتسليمًا لأمرهم، والمؤمن الواعي هو من لا يدَّخر جهدًا في شكر المختار (رضي الله عنه)، والترحم عليه، والتوسل عند ضريحه المقدَّس؛ باعتباره المنتقم الوحيد لآل محمد (عليهم السَّـلام) من بين عامة الثوار العلويين بعد زيد الشـهيد... إلا أن الشـيخ ياسـر حبيب الكويتي لم يعجبه المختار، ولا أي فردٍ من الهاشميين ممن وقفوا في وجه الظالمين لآل محمد (عليهم السَّلام)، سوى ادّعائه بغض عائشة، رغم اقتران ادّعائه المزعوم بالجَفاء تجاه أعداء عائشة، ومن أبرز أعدائها هم: محمد بن الحنفية وعبد الله بن عباس والمختار الثقفي... فلا يعجبه محمد بن الحنفية، ولا العباس بن عبد المطلب، ولا ابنه عبد الله، ولا المختار الثقفي ولا غيرهم - ممن لم تحضرني أسماؤهم في هذه العجالة - بل شكك فيهم الشيخ المذكور، وقدح بكراماتهم وتوجهاتهم ومقاماتهم... وتجاوز ذلك إلى الغمز بكلِّ عالمٍ مجاهد لا يتوافق مع مشربه الفكري وتوجهاته الحزبية الخفيّة الدعوتية المنشأ والتربية، فتظاهر بعدائه لأعمدة السـقيفة وركنها الرافد عائشـة بنت أبي قحافة... وذلك لكي يأنس به الشـيعة الموالون، فيطمئنون إلى عقيدته الرافضة لعائشة، لكنه – واقعًا - يخفي حقدًا دفينًا على شخصيات شيعية مخلصة لطالما ناصرت أهل البيت (عليهم السَّلام) أمثال محمد بن الحنفية والمختار ونظائرهما من أصحاب الأئمة الطاهرين (عليهم السَّلام) وعلمائهم الموالين لهم، المرابطين على الثغر الذي يلي إبليس وجنوده - كما وصـفتهم الأخبار الشريفة-... والسر - في تخفيه وتلطيه تحت شعارات التبري من أعداء آل محمد (عليهم السَّلام)، وفي الوقت نفسه هجومه الكاسح على شخصيات مرموقة في التاريخ الأول للتشـيع إلى يومنا هذا - يكمن في دهائه ومكره، فلم يتاونَ – أقله من منطلق التقوى

والورع - عن القدح في تلكم الثلة المؤمنة الموالية من أصحاب الأئمة الطاهرين (عليهم السَّلام)، كما لم يمنعاه من التجرؤ والتجريح بعلماء موالين يشهد القاصي والداني بدفاعهم عن آل محمد (عليهم السَّلام)، منهم أنا العبد الحقير كلب آل محمد (سلام الله عليهم) - بنفسي هم وأهلي وأبي وأمي -... لا لمالٍ اغتصبناه منه، ولا لجاه سلبناه إياه، ولا لسلطة نازعناه عليها، ولا لقتيل له قتلناه – نستعيذ بالله تعالى من شرور الدنيا وطلابها -...

يضاف إلى دهائه ومكره، عنصران آخران - أعظم من العنصرين المتقدمين - وهما: الحسد والحقد على العلماء الموالين، لا لشيء سوى حبّ الزعامة والسلطة والترؤس على العباد والبلاد، وفي الوقت نفسه تشكيك الشيعة برموزهم العلمية الموالية لأئمة الهدى (عليهم السَّلام)، وكأنه يريد أن يقول للشيعة: لا تثقوا بأيّ عالم على الإطلاق إلا من كان متوافقًا معي في أفكاري وتوجهاتي وعقائدي، وهو من سنخ طينتي ويأخذ صكَّ التولي والتبري مني وإلا فهو ناصبي أو جاهل...إلخ!!

هذه هي حقيقة الشيخ ياسر حبيب الكويتي؛ يبطن النصب لكل من أشار إلى أخطائه وفساد استدلاله في إثبات المطالب العلمية العقائدية والفقهية والتاريخية؛ ظنًا منه أنه أعلم العلماء، وأنه فقيه هذه الأمة، مع أنه من أجهل جهلاء الطائفة، كما هي حال بعض العمائم الموتورة التي تبغي الصعود إلى الرئاسة عبر تحطيم رموز علوية فاطمية... ومن يخبركم بغير ذلك فهو مخطئ؛ ولا يغرنكم إطراء بعض العلماء عليه ظنًا منهم أنه موالٍ لما قام بالطعن على أعمدة السقيفة، فإنه طعم وضعه لهم ليحسنوا الظن به، وبالتالي يطرون عليه؛ ليكون مقبولًا عند عوام الشيعة.... والسيد الطبطبائي الذي أعطاه إجازة في الإجتهاد هو مثله في الجهل، أو نحكم عليه بالبساطة والطيبة لما وجد فيه ضالته المنشودة عندما طعن على أعمدة السقيفة، ولكنه غفل عما يبطنه الرجل المدَّعي بما ليس له، فليس المهم أن ينال إجازة من فلان، بل المهم هو أن يرى الفقهاء طرق استدلاله في بيان المطالب، فها هو محمد حسين فضل الله كانت لديه العديد من إجازات الاجتهاد، إلا أن من أسبغها عليه هم مثله في الجهل والضلال يرتعون. وهكذا هي حال الدكتور الضال المضل محمد الموسوي صاحب كتاب (الشيعة والتصحيح) حيث إن لديه إجازة بالاجتهاد من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، إلا

أن إجازته له لم تكن صك براءة بإمضاء كل عقائده وفقهه الضال المتوافق مع المخالفين... وكذلك هي حال الشيخ حسين المؤيد الضال المضل فإن لديه إجازات في الاجتهاد إلا أن إجازاته لم تدخله في سلك الفقهاء! وقس عليهم العديد من بعض الرموز الحاكمة على رقاب الشيعة.... فقد صارت الإجازات في زماننا هذا سلعة تباع وتشترى وتغلب على معطيها المصالح الشخصية والتوجهات الحزبية، فلا قيمة لها في سوق العلم والعلماء عند منازلة الفحول في بيان المطالب والأحكام.... فنحن الشيعة أبناء الدليل، كيفما مال الدليل نميل؛ هكذا علَّمنا أئمتنا الطاهرون (عليهم السَّلام)، فلا تغرنكم هرطقات المهرطقين، ولا طنطنة الدراهم والدنانير .!..

عود على بدء: إن دعوى الشيخ المشكّك في الحكم على المختار الثقفي (رحمه الله) بعدم الوثاقة لا واقع لها في الأخبار الصحيحة، فهذا الشيخ كغيره من السادة والمشايخ الكسالى ممن ليس لديهم رصيد علمي، بل هم مجرد فرقة حشوية تأخذ بكلِّ خبرٍ ضعيف من دون النظر إلى ضعف سنده والأخبار الأخرى المعارضة له؛ وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على عدم تحصيلهم العلمي وتدربهم على المطالب الاستدلالية من خلال دراسة كتب الاستدلال الفقهي والعقدي، ما يستلزم جهلهم بقواعد الاستدلال المعمول بها في الوسط العلمي، وبالتالي جهلهم بقواعد الترجيح الفقهي والدرائي، ما يدعونا للجزم والقطع بأن هذا الشيخ من هذا النمط... مدَّعٍ للعلم - كغيره من أهل الضلال في حوزاتنا العلمية اليوم كالحيدري وفضل الله وياسر عودة وحسين الخشن وأسد قصير وحسين المؤيد وأحمد القبانجي وأحمد طالب والحسيني ونظائرهم؛ ينظر في عطفيه مغرورًا متبجحًا بدنياه وأمواله وسلطانه...ودعواه المتقدمة لم تلقَ قبولًا عند المحققين من أعلام الامامية المتخصصين في شؤون العقيدة والفقه وعلمي الدراية وأُصول الفقه، كما أنها خلاف المشهور بين أعلام الإمامية؛ وإليكم تحقيقنا التفصيلي حول المختار الثقفي (رحمه الله) وهو تحقيقٌ لم يسبقنا إليه أحد من الأعلام بفضل الله تعالى وفضل آل محمد (عليهم السَّلام)، وهو الآتي:

الظاهر لنا من خلال تتبعنا للأخبار الشريفة وكلمات المؤرخين القدامى أنّ الحكم على المختار بالضلال، يرجع إلى دعويين لا ثالث لهما:

(الدعوى الأولى): أن المختار كذاب (والعياذ بالله تعالى)؛ وقد ادَّعى الشيخ المشكّك على خبر حبيب الخثعمي عن الإمام الصادق (عليه السلام) الدال على أن المختار (رضي الله عنه) كان يكذب على الإمام السجاد (عليه السلام)، ومثله خبر محمد بن عمرو عن الإمام أبي جعفر (عليه السلام)؛ ولعلَّه اعتمد أيضًا - تبعًا لغيره من الكسالى - على خبر أحمد بن هلال الدال على أن المختار كان في قلبه حبٌّ لأبي بكر وعمر.

والمحصّلة في هذه الدعوى هي خمسة أخبار؛ بعضها يدل على كذب المختار (رضي الله عنه)؛ وبعضها يدل على فساد عقيدته.

(الدعوى الثانية): أن المختار (رحمه الله) كان قد دعا إلى إمامة محمد بن الحنفية (رضي الله عنه)، بدعوى أنه المؤسس لفرقة الكيسانية.

الإيراد على الدعويين المتقدِّمتين:

- **إيرادنا على الدعوى الأولى بالوجوه الآتية:**

(الوجه الأول): إن الخبر الذي اعتمده المشكّك، وهو خبر حبيب الخثعمي، ضعيف سندًا، ولا يصحُّ – كما هو مشهور شهرةً عظيمة - الاحتجاج بالخبر الضعيف لإثبات الأحكام الشرعية الفرعية والعقائد اليقينية، وحيث إن الأخبار القادحة بالمختار لا سيما الثلاثة منها: (خبر الخثعمي، وخبر محمد بن عمرو، وخبر أحمد بن هلال) حكت عن انحراف المختار سلوكيًا وعقيديًا من خلال قذفه بالكذب وحبّه لأبي بكر وعمر، وليس كلّ محكيٍّ له واقع خارجي أو يعبّر عن حقيقة خارجية؛ لا سيَّما وأن هذه الأخبار، متعارضة مع أخبار أكثر منها عددًا وأصحّ سندًا؛ فلا يجوز - والحال هذه - التعويل عليها والركون إليها بمقتضى آية النبأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات:٦].

والملاحظ في سيرة المدَّعي الشيخ ياسر حبيب الكويتي؛ أنه لا يعوّل على حرمة هتك الشخصيات الإيمانية التي لها كلّ الفضل على الشيعة بعد الأئمة الطاهرين (عليهم السَّلام)،كما لا يعوّل على آيات الكتاب الكريم وأخبار الأئمة الطاهرين (عليهم السَّلام) الناهية عن قذف المؤمنين الموالين بما ليس فيهم، فهو على أهبة دائمة لأن يقذفهم بغير حقٍّ من دون خوف من الله تعالى ولا ورع يحجزه عن التعدي على المؤمنين الموالين، وكأنه لم يقرأ الآية المتقدمة التي تنهى عن القول بغير علمٍ، لا سيّما وأن هناك أخبارًا

صحيحة الأسانيد تمدح المختار وتترحم عليه، سوف نستعرضها في خاتمة الجواب على الدعوى الأولى بإذن الله تعالى...! فلو كان تقيًّا لكانت تلك الأخبار الصحيحة حاكمة على تصرفاته وتسرعه بحق المختار، إذ كيف يرضي لنفسه الأخذ بخبرٍ ضعيف وتركِ أخبارٍ صحيحة الأسانيد، فاقت الاستفاضة في مديحها للمختار الثقفي..؟! وكيف أجاز لنفسه الأخذ بخبر ضعيف يخالف الآية والأخبار الأخرى الناهية عن القول بغير علم، وهل إن الأخبار التي اعتمدها الشيخ المذكور هي من العلم اليقيني الذي سيلاقي به ربه يوم يُسأل عن كلّ صغيرة وكبيرة؟!! هيهات.. هيهات.. لن يجد جوابًا ينجيه من العقاب الأليم...؟!

وإذا كانت هذه الأخبار المزعومة من اليقين، مع كونها معارضةً لبقية الأخبار الصحيحة، فكيف سيكون جوابه عند الله تعالى في حال ادعى الجهل بوجود الأخبار الصحيحة في مصادرنا الحديثية..؟ فهل يا تُرى سيقول لله تعالى أني لم أكن أعلم بوجودها في مصادر أهل البيت (عليهم السَّلام)..؟ فسيأتيه الجواب: لماذا لم تتعلم وتسأل من هو أعلم منك.. ولماذا لم تراجع الأخبار الأخرى الموجودة في المصدر نفسه الذي نقلت منه تلك الأخبار المزعومة.. فهلّا تعلمت، وهلّا بحثت في المصادر الحديثية بدلًا من الافتراء على شخصية لها تاريخ عريق في جهاد أعداء الإمام الحسين (عليه السلام). وعندما يجد تلك الأخبار.. سيكون جواب الله تعالى عليه: لماذا أخذت بخبر الخثعمي وأمثاله ولم تأخذ ببقية الأخبار الصحيحة؟ وما الميزان الفقهي والرجالي اللذين اعتمدتهما في ترجيح تلكم الأخبار السقيمة على الأخبار الصحيحة..؟! ولماذا نصبت نفسك مفتيًا تحكم على هذا المؤمن بالفسق وعلى ذاك بالكفر بالظن والتخمين لا بالقطع واليقين المترشحين من الأخبار الصحيحة..؟ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٢].

الآية الأولى – الحجرات: ٦ - تنهى عن قذف المؤمنين، والآية الثانية – الحجرات: ١٢ - تنهى عن العمل بالظن في مقابل اليقين، وكذا الأخبار أيضًا تنهى عن العمل بأخبار الفساق والمجاهيل المتوافقة مع أخبار المخالفين، كما أن الآيات والأخبار تنهى

عن الحكم بالضلال على شخصية مؤمنة مرموقة شهد لها أئمة الهدى (عليهم السَّلام) بالفلاح والفوز والنجاة، ورفعته إلى مستوى الأخيار المجاهدين، إلا أنه لم يعتنِ بكلِّ ذلك، فحكَّم عقله في مقابل الآيات والأخبار... فكان حكمه في مقابل حكم الله تعالى؛ وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على الضلال والإضلال والفساد والإفساد.!..

(الوجه الثاني): إن الأخبار القادحة بالمختار وإن بلغت الاستفاضة وهي خمسة روايات، أربعة منسوبة إلى المعصوم (عليه السلام)، والخامسة هي رواية مؤرخ عن المعصوم (عليه السلام)؛ وهي الآتية:

(الخبر الأول): ما رواه الكشي في رجاله بإسناده عن محمد بن الحسن وعثمان بن حامد، قالا: حدثنا محمد بن يزداد الرازي عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله المزخرف، عن حبيب الخثعمي، عن الإمام أبي عبد الله (عليه السلام) قال: "كان المختار يكذب على علي بن الحسين ((عليهما السَّلام))".

(الخبر الثاني): جبرئيل بن أحمد عن العنبري، قال: حدثني محمد بن عمرو، عن يونس بن يعقوب، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: " كتب المختار بن أبي عبيد إلى علي بن الحسين (عليهما السَّلام) وبعث إليه بهدايا من العراق، فلما وقفوا على باب علي بن الحسين دخل الآذِنُ يستأذن لهم، فخرج إليهم رسوله، فقال: "أميطوا عن بابي فإني لا أقبل هدايا الكذابين ولا أقرأ كتبهم". فمحوا العنوان وكتبوا المهدي محمد بن علي، فقال أبو جعفر: "والله لقد كتب إليه بكتاب ما أعطاه فيه شيئًا انما كتب إليه يا ابن خير من طشى ومشى"، فقال أبو بصير: فقلت لأبي جعفر (عليه السلام): "أما المشي فأنا أعرفه، فأي شئ الطشى؟"، فقال أبو جعفر (عليه السلام): "الحياة".

(الخبر الثالث): ما رواه الشيخ باسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد بن أبي قتادة، عن أحمد بن هلال عن أمية بن علي القيسي، عن بعض من رواه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال لي: يجوز النبي (صلى الله عليه وآله) الصراط، يتلوه علي، ويتلو عليًّا الحسنُ، ويتلو الحسنَ الحسينُ، فإذا توسطوه نادى المختار الحسين (عليه السلام): "يا أبا عبد الله إني طلبت بثارك"، فيقول النبي (صلى

الله عليه وآله) للحسين (عليه السلام): "أجبه"، فينقض الحسين في النار كأنه عقاب كاسر، فيخرج المختار حممة، ولو شق عن قلبه لوجد حبهما في قلبه[1].

(الخبر الرابع): ما ورد في السرائر عن كتاب أبان بن تغلب قال: حدثني جعفر بن إبراهيم ابن ناجية الحضرمي، قال: حدثني زرعة بن محمد الحضرمي، عن سماعة بن مهران، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: "إذا كان يوم القيامة مرَّ رسولُ الله (صلى الله عليه وآله) بشفير النار، وأمير المؤمنين والحسن والحسين (عليهم السَّلام)، فيصيح صائحٌ من النار: "يا رسول الله يا رسول الله يا رسول الله أغثني". قال: فلا يجيبه، قال: "فينادي: يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ثلاثًا أغثني"، فلا يجيبه، قال: "فينادي: يا حسن يا حسن يا حسن أغثني"، قال: فلا يجيبه، قال: "فينادي: يا حسين يا حسين يا حسين أغثني أنا قاتل أعدائك"، قال: فيقول له رسول الله (صلى الله عليه وآله): "قد احتج عليك"، قال: فينقض عليه كأنه عقاب كاسر، قال: "فيخرجه من النار"، قال: فقلت لأبي عبد الله (عليه السلام): "مَن هذا جعلت فداك؟"، قال (عليه السلام): "المختار"، قلت له: فلِمَ عُذِّبَ بالنار وقد فعل ما فعل؟"، قال (عليه السلام): "إنه كان في قلبه منهما شئ، والذي بعث محمدًا (صلى الله عليه وآله) بالحق لو أن جبرئيل وميكائيل كان في قلبهما شئ لأكبهما الله في النار على وجوههم".

(الخبر الخامس): محمد بن مسعود، قال: حدثني ابن أبي علي الخزاعي، قال: [حدثني] خالد ابن يزيد العمري، عن الحسن بن زيد، عن عمر بن علي: إن المختار أرسل إلى علي بن الحسين (ع) بعشرين ألف دينار فقبلها، وبنى بها دار عقيل بن أبي طالب ودارهم التي هدمت، قال: ثم إنه بعث إليه بأربعين ألف دينار بعدما أظهر الكلام الذي أظهره، فردها ولم يقبلها، والمختار هو الذي دعا الناس إلى محمد بن علي بن أبي طالب بن الحنفية وسُموا الكيسانية، وهم المختارية، وكان لقبه كيسان ولقب بكيسان لصاحب شرطته المكنى أبا عمرة، وكان اسمه كيسان. وقيل إنه سمى كيسان بكيسان

---

[1] التهذيب: الجزء ١، باب تلقين المحتضرين من الزيادات، الحديث ١٥٢٨.

مولى علي بن أبي طالب (ع) وهو الذي حمله على الطلب بدم الحسين ودل على قتلته، وكان صاحب سره والغالب على أمره.

وكان لا يبلغه عن رجل من أعداء الحسين (ع) أنه في دار أو موضع إلا قصده، وهدم الدار بأسرها وقتل كل من فيها من ذي روح، وكل دار بالكوفة خراب فهي مما هدمها، وأهل الكوفة يضربون به المثل، فإذا افتقر إنسان قالوا: دخل أبو عمرة بيته، حتى قال فيه الشاعر:

إبليس بما فيه خير من أبي عمرة يغويك ويطغيك ولا يعطيك كسرة" .

ضعف الأخبار القادحة بالمختار (رحمه الله):

هذه الأخبار الذامة بالمختار الثقفي (رضي الله عنه) - بالرغم من استفاضتها - كلّها ضعيفة سندًا ودلالةً، لذا فإنها لا تغني من الحق شيئًا؛ ونؤكد ما قاله العلامة السيّد الخوئي (رحمه الله)[1] خلال تعليقه على بعض الأخبار الذامة: "ولو صحت، فهي لا تزيد على الروايات الذامة الواردة في حق زرارة ومحمد بن مسلم وبريد وأضرابهم".

إيرادنا على أسناد الروايات الذامة بالمختار (رحمه الله):

أمَّا خبر حبيب الخثعمي؛ ففيه خلاف حول وثاقة محمد بن يزداد الرازي؛ فضعّفه بعضٌ وحسّنه آخرون؛ ولم نجد له ذكرًا في المصادر الرجالية الكبرى كرجال النجاشي ورجال الطوسي، إلّا أن الأخير ذكره في أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) ولم يعقب عليه بشيء؛ ولم نجد - في ترجمة من حسَّنه - شيئًا يشفي الغليل، والظاهر أن الرجل مجهول، فلا عبرة بما ذكره صاحب منتهى المقال عن الكشي من جعله في حساب الرواة؛ فلا يغدو تحسينه سوى مجرد قول لا قيمة له لابتنائه على الرأي والذوق.

هذا مضافًا إلى وجود إشكال آخر في طريق هذا الحديث، ووجه الإشكال ظاهر في "حبيب الخثعمي" فهو مردد بين الذي عده الشيخ في رجاله - ص ١٨٥ رقم ٣٤٤ - من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ــ قائلًا: "حبيب الأحول الخثعمي، كوفي"؛ من دون أن يطري عليه. وعده البرقي في رجاله ص ٤١ من أصحاب الإمام الصادق (عليه

---

[1] في كتابه (معجم رجال الحديث): ج ١٨ ص ٩٦.

السلام) أيضا ـ وبين " حبيب بن المعلل الخثعمي المدائني " الذي وثقه النجاشي مرتين في رجاله: ص١٤١ رقم ٣٦٨ وذكره الشـيخ في رجاله: ص١٧٢ رقم ١١٦ في باب أصـحاب الصادق (عليه السلام) وعده البرقي في رجاله: ص٤١ من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) أيضًا، فالأول: إمامي مجهول، والثاني: ثقة ثقة.

ويظهر من المجلسـي عدم ارتضـائه بخبري الخثعمي ويونس بن يعقوب، من هنا حكم (رحمه الله) في كتابه (ملاذ الأخيار ج٣ ص ٣١٥) - بعد عرضـه لخبر الخثعمي ومحمد بن عمرو عن يونس بن يعقوب - بالتوقف عن الأخذ بهذين الخبرين قائلًا: "لعلَّ التوقف فيه - أي المختار - أحوط وأولى، وإن كانت أخبار مدحه أكثر". وقال في موضـع آخر من نفس الكتاب صـفحة ٣١٣: "واعلم أنه اختلفت الأقوال والأخبار في شـأن المختار، وأكثر أصـحابنا على أنه مشـكور، وزائره مأجور بل زايره مأزور". فقد أفتى (رحمه الله) بأن زائر قبر المختار مأجور ومثاب، والتارك له والسـاخط عليه مأزور أي: مأثوم ومسخوط عليه عند الله تعالى.

ولا وجه لما ذكره العلامة المجلسـي (رحمه الله) بالتوقف بعد اعترافه بكثرة الأخبار المادحة للمختار الثقفي (رحمه الله)؛ ولعلَّ توقفه راجعٌ إلى مسلكه الأخباري الذي يأخذ بكلّ خبرٍ يتوافق مع مشـربه الانتقائي - كطرحه لرواية زنا عائشـة مدعيًا مخالفتها للأصـول مع كونه يأخذ بالمراسـيل، وقد فندنا قوله في كتابنا خيانة عائشـة -، وهذا خلاف الفهم السـائد عند أعلام الإمامية في معالجة الأخبار المتعارضـة؛ حيث أمرت الأخبار الصحيحة بطرح الأخبار المتوافقة مع أخبار المخالفين؛ وبما أن خبري الخثعمي ومحمد بن عمرو يتوافقان مع أخبار المخالفين الناقمين على المختار لأنه قضـى على أعداء آل محمد (عليهم السَّـلام)، وجب طرحهما وعدم الاعتناء بهما للنكتة التي أشـرنا إليها، وكما سنبيّن لاحقًا في الوجه الثالث.

وأمّا خبر يونس بن يعقوب؛ فلا يخلو من ضـعفٍ أيضًـا بسـبب جهالة العنبري، ودعوى الحر العاملي بأن العنبري لعلَّه:" العبيدي" وهو محمد بن عيسـى، دونها خرط القتاد، وهو تعليل عليلٌ، وخلاف الأصـل، فما وجه الشـبه بين العنبري والعبيدي..؟! فالأصـل عدم كونه " العبيدي"، فيبقى العنبري هو العنبري لا العبيدي، وبالتالي يبقى في خانة التضعيف بسبب جهالته في التراجم الرجالية.

وأمَّا **الخبر الثالث**، وهو خبر أحمد بن هلال؛ فضعفه ظاهر من حيثيات ثلاث:

(الحيثية الأولى): إرسالـه الواضح كما يظهر في السند: (عن بعض من رواه)؛ والإرسال علامة الضعف، ما لم تكن هناك مؤيدات تثبت صحته، وهي مفقودة في البَين.

(الحيثية الثانية): عدم وثاقة أحمد بن هلال العبرتائي؛ فهو رجلٌ مذموم، وقد ذمه الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، قال النجاشي: "أحمد بن هلال: أبو جعفر العبرتائي، صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد روى فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري (عليه السلام)..". وقد توقف ابن الغضائري في حديثه إلّا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ومحمد بن أبي عمير من نوادره؛ فقال: "وعندي أن روايته غير مقبولة". وقد أكثر الرجاليون من القدح به والغمز بقناته؛ باعتباره من الكذابين الذين ورد اللعن عليهم من الإمام العسكري (عليه السلام)، فالرجل معروف بكذبه، وبالتالي لا يجوز الاعتماد على روايته.

(الحيثية الثالثة): أمية بن علي القيسي الشامي؛ ضعَّفه أصحابنا، لديه كتاب أحمد بن هلال الكذاب، وهو في عداد القميين الضعفاء، "في مذهبه ارتفاع" حسب تعبير ابن الغضائري. ولم يتعرض له النجاشي؛ وهذا سبب آخر لتضعيفه .

وأمَّا **الخبر الرابع**، وهو خبر السرائر عن كتاب أبان بن تغلب عن جعفر بن إبراهيم الحضرمي؛ فضعيف أيضًا بجعفر بن إبراهيم الحضرمي الذي لم تثبت وثاقته؛ ويؤكّد ذلك ما قاله العلامة السيّد الخوئي (رحمه الله) معقبًا على رواية السرائر: "..إن رواية أبان عنه وروايته عن زرعة عجيبة، فإن جعفر بن إبراهيم، إن كان هو الذي عدّه الشيخ من أصحاب الرضا (عليه السلام) فلا يمكن رواية أبان عنه، وإن كان هو الذي عده البرقي من أصحاب الباقر (عليه السلام)، فروايته عن زرعة عجيبة، وقد أشرنا في ترجمة محمد بن إدريس، إلى أن كتاب ابن إدريس فيه تخليط".

وأما رواية محمد بن مسعود؛ فلا تصلح للاستدلال بها؛ باعتبارها رواية عن مؤرخ، فلا حجية فيها.

وبما تقدَّم: يتضح أن الأخبار الخمسة التي اعتمدها القادحون بالمختار الثقفي (رحمه الله) كلها ضعيفة، فلا تصلح للاحتجاج بها أصلًا؛ وعليه تبقى الأخبار المادحة

هي الأصل؛ وذلك لكثرتها وصحة مضامينها، وقد أحصى منها العلامة المجلسي عشرة أحاديث[1] في أحوال المختار بن أبي عبيدة الثقفي وما جرى على يديه وأيدي أوليائه.

وهذه الكثرة مقدمة على الأخبار الذامة التي لم تتجاوز الخمسة؛ فلا يصح في قواعد التعادل والتراجيح تقديم القليل على الكثير، لا سيَّما وأن القليلة ضعيفة سندًا ومضطربة دلالة ومتوافقة مع أخبار بني أمية...فلا أدري كيف يتجرأ الشيخ المذكور وأمثاله من تقديم أخبارٍ قليلة - مع ما فيها من الإشكالات المتوجهة إليها - على الأخبار الكثيرة الصريحة والواضحة..؟!. نعم، لا يتجرأ إلا مَن كان قليل الورع وجاهلًا بقواعد الاستدلال والبرهان؛ وهي مصيبة ابتلت بها الطائفة المحقّة بسبب تسلط جهلة من العمائم التي أفرزتها عوامل سياسية حزبية دعوتية تريد تسطيح مفهوم التولي والتبري... وبالتالي القضاء عليهما، وإن تظاهر أكثرهم بالولاء لأهل البيت (عليهم السَّلام) والتبري من أعدائهم (لعنهم الله)؛ ولا يغرنكم تبري ياسر حبيب من أعمدة السقيفة وعائشة؛ فإن عثمان بن عفان كان معروفًا بعداوته لعائشة، كما أن عاشة كانت تبادله نفس الشعور بالكره والبغض له حتى نعتته بنعثل اليهودي، وحكمت عليه بالكفر... أبعد هذا يقال لنا: إن الشيخ الكويتي المتعنت موالٍ ومتبرٍّ لأنه يكره عائشة ومن شاكلها؟!!..

(الوجه الثالث): إن الأخبار القادحة، بالرغم من ضعفها السندي، ضعيفة من حيث الدلالة أيضًا من ناحيتين:

(الناحية الأولى): من ناحية تهافت وتناقض بعضها كما في رواية يونس بن يعقوب، حيث تلاعبوا على المعصوم (عليه السلام) حين محوا عنوان أبي عبيدة المسجل على الهدايا، وأبدلوه باسمٍ آخرَ...

(الناحية الثانية): تعارض الأخبار القادحة مع الأخبار الكثيرة المادحة للمختار الثقفي (رحمه الله)؛ ووجه التعارض في الدلالة أنّ الأخبار القادحة تدل على أن المختار (رحمه الله) كان فاسد العقيدة وكذابًا، بينما تدل الأخبار المادحة على أنه كان صادقًا وصالح العقيدة؛ فعندنا سلب وإيجاب، وهما من شروط التناقض الموجبة لحصول

---

[1] بحار الأنوار: ج ٤٥ باب ٤٩.

التعارض في موضوع واحد وهو المختار، فهو صادق وكاذب معًا؛ ومؤمن وفاسد العقيدة في الوقت نفسه؛ فيقع التعارض في الموضوع؛ فإما أن نسقط كلا الطائفتين معًا، وهو غير جائز شرعًا لعلمنا الإجمالي المنجَّز بحقنا من علمنا القطعي بصدور إحداها عن المعصوم (عليه السلام)، فيؤدي الإسقاط إلى المخالفة القطعية، وإما أن نسقط إحدى الطائفتين، ولا يجوز إسقاط الطائفة المادحة باعتبارها أكثر عددًا وأمتن دلالة وأصحّ سندًا، فلا بدَّ - والحال هذه - من إسقاط الطائفة الأقل عددًا والأضعف سندًا، وهي هنا الأخبار القادحة بالمختار الثقفي (رحمه الله)، فثبت المطلوب؛ وهو تقديم الطائفة المادحة على الطائفة القادحة.

(الوجه الرابع): إن قواعد الترجيح عند تعارض الروايات، تقتضي تقديم الأخبار المادحة للمختار الثقفي (رحمه الله) على الأخبار القادحة؛ وذلك لأن الأخبار القادحة تتوافق مع عقيدة المخالفين بكفر المختار بسبب ما فعله بقادة خليفتهم يزيد بن معاوية (لعنه الله تعالى).

هذا فضلًا عن الأخبار الشريفة - المبثوثة في باب القضاء من وسائل الشيعة وغيره من مصادر الحديث - الآمرة بعرض الأخبار المتعارضة على حكام العامة وأخبارهم، فما وافقهم يُضرَب به عرض الجدار؛ لأن الرشد في خلافهم، وحيث إن الأخبار القادحة تميل إلى مشرب العامة، فلا يجوز - والحال هذه – تقديمها على الأخبار المادحة؛ لأن ذلك خلاف ما أمرنا به أئمتنا الطاهرون (عليهم السَّلام)، والعمل بغير ما أمروا على حدّ الشرك بالله تعالى.

(الوجه الخامس): بالرغم من ضعف إسناد الروايات القادحة أو الذامة بالمختار الثقفي (رحمه الله)، إلّا أنّه يمكن حملها على صدورها عن المعصوم تقيةً، ويكفي في حسن حال المختار إدخاله السرور في قلوب أهل البيت (سلام الله عليهم) بقتله قتلة الإمام الحسين (عليه السلام)، وهذه خدمة عظيمة لأهل البيت (عليهم السَّلام) يستحق بها الجزاء الجزيل من قِبَلِهم، لذا من غير المحتَمَل أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأهل البيت (ع) يغضون النظر عن ذلك، وهم معدن الكرم والإحسان؛ فهذا محمد بن الحنفية بينما هو جالس في نفر من الشيعة وهو يعتب على المختار - حين تأخّر قتل المحتار لعمر بن سعد - فما أتمّ كلامه، إلا والرأسان عنده، فخَرَّ

ســاجدًا، وبســط كفيه وقال: "اللهم لا تنس هذا اليوم للمختار؛ أجزِهِ عن أهل بيت نبيّك محمدٍ خيرَ الجزاء، فوالله ما على المختار بعد هذا من عتب"[١].

(الوجه الســادس): إن خروج المختار وطلبه بثار الإمام الحســين (عليه الســلام)، وقتله لقتلة الإمام الحســين (عليه الســلام) لا شــك في أنه كان مرضــيًا عند الله تعالى، وعند رســوله والأئمة الطاهرين (عليهم السَّــلام)، وقد أخبره ميثم التمّار (رضــوان الله تعالى عليه)، وهما كانا في حبس عبيد الله بن زياد، بأنه يفلت ويخرج ثائرًا بدم الإمام الحسين (عليه السلام)، ويقتل قتلة الإمام الحسين (عليه السلام) الذين كانوا في أعلى درجة النصــب؛ وهذا النُّصــبُ يُعَدُّ أعظم من كفر اليهود ومن كان على شــاكلتهم من أتباع الأديان والمذاهب المبتدعة، ويظهر من بعض الروايات أنّ هذا كان بإذنٍ خاصٍّ من الإمام الســجاد (عليه الســلام). وقد ذكر جعفر بن محمد بن نما في كتابه أنه اجتمعت جماعةٌ قالوا لعبد الرحمان بن شــريح: "إن المختار يريد الخروج بنا للأخذ بالثار، وقد بايعناه، ولا نعلم أرســله إلينا محمد بن الحنفية أم لا، فانهضــوا بنا إليه نخبره بما قدم به علينا، فإن رخص لنا اتبعناه، وإن نهانا تركناه"، فخرجوا وجاؤوا إلى ابن الحنفية... (إلى أن قال) فلما سمع محمد ابن الحنفية كلام عبد الرحمان بن شريح وكلام غيره، حمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي وقال: "أما ما ذكرتم مما خصــنا الله فإن الفضــل لله يعطيه من يشــاء والله ذو الفضــل العظيم، وأما مصــيبتنا بالحســين (عليه الســلام) فذلك في الذكر الحكيم، وأما الطلب بدمائنا قوموا بنا إلى إمامي وإمامكم علي بن الحسين (عليه السلام)"، فلما دخل ودخلوا عليه، أخبر خبرهم الذي جاؤوا لأجله، قال: "يا عم؛ لو أن عبدًا زنجيًا تعصــب لنا أهل البيت لوجب على الناس مؤازرته، وقد وليتك هذا الأمر فاصــنع ما شــئت"، فخرجوا وقد ســمعوا كلامه وهم يقولون أذن لنا زين العابدين (عليه السلام) ومحمد بن الحنفية[٢].

---

[١] البحار: باب أحوال المختار من المجلد ٤٥، من الطبعة الحديثة، المرتبة الرابعة مما حكاها عن رسالة شرح الثار لابن نما، في ذكر مقتل عمر بن سعد وعبيد الله بن زياد.

[٢] راجع القصة في البحار: الجزء ٤٥ ص ٣٦٥، الطبعة الحديثة، المرتبة الثانية مما حكاه عن رسالة ابن نما في ذكر رجال سليمان بن صرد وخروجه.

(الوجه السابع): بعد القطع بعدم صحة الروايات الذامة بالمختار الثقفي (رحمه الله)، يحرم العمل بها والبناء عليها؛ لما قدمناه من الأدلة السابقة، لذا ترجح كفّة الروايات المادحة له، ويجب العمل بها وتحرم مخالفتها؛ ولكن مَن لم يصل إلى مرحلة القطع بحرمة البناء على الروايات الذامة بسبب ضعفٍ علميٍّ عنده، فلا بد له من التوقف في حال المختار (رضي الله عنه)، وسبب التوقف هو وجود أخبار كثيرة تمدح المختار، فلا يجوز طرحها بأي شكلٍ من الأشكال؛ فمقتضى أصالة الاحتياط هو حرمة سبّ المختار والقدح فيه؛ فإن لم يبنِ العالم على أصالة الاحتياط، فلا بدَّ له من العمل بالأصل الآخر، وهو أصل عدم صحة البناء على الأخبار الذامة، وذلك لوجود علم إجمالي بحرمة القدح في المختار من خلال الروايات المادحة له؛ والعلم الإجمالي منجز في حقّ المكلف كما هو معلوم في علم الأصول.

وبعبارةٍ أُخرى: عند الشك في صحة الروايات الذامة وعدمها، يجب الرجوع إلى الأصل، وهو عدم حجيتها؛ ذلك لأن الشكَّ في الحجية، يساوق عدم الحجية، وبالتالي يسقطها عن الاعتبار والعمل بمضمونها، لا سيَّما وأنها موافقة لأخبار المخالفين وحكامهم، ومتعارضة مع الأخبار الأخرى؛ فالعجيب الغريب ممن عمل بمضمونها وهو عالم بوجود روايات تنهى عن العمل بما وافق أخبار العامة العمياء، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على القصور أو التقصير في إعمال الجهد العلمي في معالجة الأخبار الذامة بشخصيات علوية مرموقة... من دون النظر إلى عامل التقية الذي أدَّى إلى بروز الكثير من الأخبار عن أئمتنا الطاهرين (عليهم السَّلام) في مجالات متعددة في التشريع والتقنين وتحركات الثوار العلويين وأعوانهم من الشيعة الموالين (رضي الله عنهم) لا سيَّما قيام المختار الثقفي (رحمه الله) في وجه الأمويين، وأخذه بالثأر للإمام المظلوم أبي عبد الله الحسين (عليه السلام)؛ هذا القيام المبارك الذي رفع رؤوس الشيعة عاليًا، مبرهنًا للعالم بأن الشيعة لا يستكينون للظالم مهما كلفهم ذلك من الأثمان الغالية والنفيسة ومن أهمها القتل في سبيل الحق والعمل بمعالمه النيّرة ونصرة المظلومين والمضطهدين من آل محمد وشيعتهم الميامين... ونِعْمَ ما أجاد به يراع العلامة ابن نما في رسالته الشريفة في الدفاع عن الآخذ بالثار - عنيتُ به المختار الثقفي (رحمه الله) - فقال: "إعلم أن كثيرًا من العلماء لا يحصل لهم التوفيق بفطنة توقفهم على

معاني الأخبار، ولا رؤية تنقلهم من رقدة الغفلة إلى الاستيقاظ، ولو تدبروا أقوال الأئمة في مدح المختار لعلموا أنه من السابقين المجاهدين الذين مدحهم الله تعالى (جلَّ جلاله) في كتابه المبين، ودعاء زين العابدين (عليه السلام) للمختار دليل واضح، وبرهان لائح، على أنه عنده من المصطفين الأخيار، ولو كان على غير الطريقة المشكورة، ويعلم أنه مخالف له في اعتقاده لما كان يدعو له دعاء لا يستجاب، ويقول فيه قولًا لا يُستطَاب، وكان دعاؤه (عليه السلام) له عبثًا، والإمام منزَّهٌ عن ذلك، وقد أسلفنا من أقوال الأئمة في مطاوي الكتاب تكرار مدحهم له، ونهيهم عن ذمِّه؛ ما فيه غنية لذوي الأبصار، وبغية لذوي الاعتبار، وإنما أعداؤه عملوا له مثالب ليباعدوه من قلوب الشيعة، كما عمل أعداء أمير المؤمنين (عليه السلام) له مساوي، وهلك بها كثير ممن حاد من محبَّته، وحال عن طاعته، فالولي له (عليه السلام) لم تغيره الأوهام، ولا باحته تلك الأحلام، بل كشفت له عن فضله المكنون وعلمه المصون. فعمل في قضية المختار ما عمل مع أبي الأئمة الأطهار وقد وفيت بما وعدت من الاختصار وأتيت بالمعاني التي تضمنت حديث الثأر من غير حشوٍ ولا إطالة، ولا سأمٍ ولا مَلالة، وأقسمت على قارئيه ومستمعيه وعلى كل ناظر فيه أن لا يخليني من إهداء الدعوات إلي والإكثار من الترحُّم عَلَيَّ، وأسأل الله أن يجعلني وإياهم ممن خلصت سريرته من وساوس الأوهام، وَصَفَتْ طويتُه من كدر الآثام، وأن يباعدنا من الحسد المحبط للأعمال، المؤدي إلى أقبح المآل، وأن يحسن لي الخلافة على الأهل والآل، ويُذهب الغلَّ من القلوب، ويوفق لمراضي علّام الغيوب، فإنه أسمع سميع، وأكرم مجيب، والحمد لله ربّ العالمين، وصلاته على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين[1].. إلخ.

وفي موضعٍ آخر خلال ردِّه على مَن شكَّكَ في محمد بن الحنفية (رضي الله عنه) قال:" فنهض المختار نهوض الملك المطاع، ومَدَّ إلى أعداء الله يدًا طويلة الباع، فهشَّمَ عظامًا تغذت بالفُجور، وقطَّعَ أعضاءً نشأت على الخمور، وحاز إلى فضيلةٍ لم يرقَ إلى شعاف شرفها عربيٌّ ولا أعجميٌّ، وأحرزَ منقبةً لم يسبقْهُ إليها هاشميٌّ، وكان إبراهيم بن مالك الأشتر مشاركًا له في هذه البلوى، ومصدِّقًا على الدعوى، ولم يكُ إبراهيمُ شاكًا في

---

[1] راجع البحار:(ج ٤٥ ص٣٤٦) من طبعة دار الوفاء/بيروت، باب أحوال المختار وما جرى على يديه في ذكر كتاب ذوب النضار في شرح أخذ الثار لجعفر بن نما (رضي الله عنه)، المرتبة الرابعة من المراتب الأربع ص٣٨٧.

دِينِهِ، ولا ضالًا في اعتقاده ويقينه، والحكم فيهما واحد، وأنا أشرح بوار الفجار على يد المختار، معتمدًا قانون الاختصار، وسميته ذوب النضار في شرح الثأر، وقد وضعته على أربع مراتب. والله الموفق للصواب، المكافي يوم الحساب..". انتهى كلامه، رفع الله في جنان الخلد مقامه الشريف.

(الوجه الثامن): إن المختار (رضي الله عنه) كان من أصحاب إبراهيم بن مالك الأشتر وسيّدنا محمد بن الحنفيه (رضي الله عنهم)، وكان الأخيران من خيرة أصحاب الأئمة الطاهرين (عليهم السَّلام)، بل كان سيدنا محمد بن الحنفية (رضي الله عنه) من خيرة أولاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وقد كان وكيلًا لمولانا وسيدنا الإمام الحسين (عليه السلام) في المدينة عام شهادته، ثم كان من المقربين لمولانا وسيدنا الإمام زين العابدين (عليه السلام)، فمن كانت هذه سيرته، كيف يختار المختار صاحبًا له مع ما فيه من الكذب والاختلاق كما يدّعي أعداؤه في الصف الشيعي تبعًا للأعداء من خارج الصف الشيعي..؟! وكيف يصاحبه إبراهيم بن مالك الأشتر المعروف بولائه للأئمة الأطهار (عليهم السَّلام)...؟ وصدق العلامة ابن نما (أعلى الله مقامه) حيث قال: "وكان إبراهيم بن مالك الأشتر مشاركًا له في هذه البلوى، ومصدقًا على الدعوى، ولم يك إبراهيم شاكًا في دينه، ولا ضالًا في اعتقاده ويقينه، والحكم فيهما واحدٌ...". نعم؛ الحكم في إبراهيم بن مالك الأشتر والمختار واحدٌ من حيث الصّلابة في العقيدة وقوّة اليقين والإيمان بالله تعالى ونبيه وأهل بيته الأطهار (عليهم السَّلام)... فما هذه الغَمِيزة في حقِّهِ من قِبَلِ جماعةٍ من الشيعة الذين لا يميزون بين البعرة والبعير وبين الغثّ والسمين...؟!. فلتذهب تشكيكات الشيخ ياسر حبيب وأمثاله أدراج الرياح، وليخيطوا بغير هذه السلة...فكلامُهم هواءٌ في شبكٍ، ونَفْخٌ في غيرِ ضرَام... والحمد الله ربّ العالمين.

الأخبار المادحة للمختار الثقفي (رحمه الله):

نقتصر هنا على الأخبار القصيرة، وأكثرها صحيح الإسناد؛ والضعيف مجبور بعمل الأصحاب به؛ وتركنا المطولة، اختصارًا للوقت والجهد، فمن أراد الاستزادة فليراجع كتاب بحار الأنوار في ج ٤٥ باب ٤٩ في "أحوال المختار بن أبي عبيد الثقفي وما جرى على يديه وأيدي أوليائه: وهي الآتية:

١. أمالي الطوسي: المفيد، عن المظفر بن محمد البلخي، عن محمد بن همام، عن الحميري عن داود بن عمر النهدي، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن يونس، عن المنهال بن عمرو قال: دخلت على علي بن الحسين منصرفي من مكة، فقال لي: يا منهال! ما صنع حرملة بن كاهل الأسدي؟ فقلت: تركته حيًّا بالكوفة، قال: فرفع يديه جميعًا ثم قال (عليه السلام): "اللهم أذقه حَرَّ الحديد، اللهم أذقه حَرَّ الحَدِيد، اللهم أذقه حَرَّ النّار"، قال المنهال: فقدمت الكوفة وقد ظهر المختار بن أبي عبيدة الثقفي، وكان لي صديقًا، فكنتُ في منزلي أيامًا حتى انقطع الناس عني، وركبت إليه فلقيتُهُ خارجًا مِن دارِه، فقال: "يا منهال لم تأتنا في ولايتنا هذه، ولم تهنِّئْنا بها، ولم تشركنا فيها؟"، فأعلمتُه أني كنتُ بمكة وأني قد جئتُكَ الآن، وسايرتُهُ ونحن نتحدث حتى أتى الكناس فوقف وقوفًا كأنه ينظر شيئًا، وقد كان أُخبِرَ بمكانِ حرملة بن كاهل، فوجَّهَ في طَلَبِهِ، فلم يلبث أن جاء قومٌ يركضون وقوم يشتدون، حتى قالوا: أيها الأمير البشارة، قد أُخِذَ حرملةُ بنُ كاهلٍ، فما لبثنا أن جيء به، فلما نظر إليه المختار قال لحرملة: "الحمد لله الذي مكَّنَني منكَ، ثم قال: الجزّار الجزّار، فأُتِيَ بجزّارٍ، فقال له: اقطع يديه، فقُطِعَتَا، ثم قال له: اقطع رجليه، فقطعتا، ثم قال: النار النار فأتي بنار وقصب، فأُلقي عليه، فاشتعل فيه النار، فقلتُ: سبحان الله! فقال لي: يا منهال إن التسبيحَ لحُسْنٍ ففيمَ سَبَّحْتَ؟ فقلتُ: أيها الأمير دخلتُ في سفرتي هذه منصرفي من مكة على علي بن الحسين (عليه السلام) فقال لي: يا منهال ما فعل حرملة بن كاهل الأسدي فقلت: تركته حيًّا بالكوفة، فرفع يديه جميعًا فقال: اللهم أذقه حرَّ الحديد اللهم أذقه حرَّ الحديد اللهم أذقه حرَّ النار، فقال لي المختار: "أسمعت عليَّ بنَ الحسين (عليهما السَّلام) يقول هذا؟"، فقلت: والله لقد سمعتُه يقول هذا، قال: فنزل عن دابَّتِه وصلّى ركعتين فأطالَ السجود، ثم قامَ فركبَ وقد احترق حرملةُ وركِبْتُ معه، وسِرْنَا فحاذَيْتُ داري فقلت: أيها الأمير إن رأيت أن تشرفني وتكرمني وتنزل عندي وتحرم بطعامي، فقال: "يا منهال تُعلِمُني أن عليَّ بن الحسين دعا بأربع دعوات فأجابه الله على يدي ثم

تأمرني أن آكل؟ هذا يومُ صــومٍ شــكرا لله عز وجل على ما فعلتُه بتوفيقه، وحرملة هو الذي حمل رأس الحسين (عليه السلام)".

٢. رجال الكشــي: حمدويه، عن يعقوب، عن ابن أبي عمير، عن هشــام بن المثنى عن سدير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: "لا تسُبُّوا المختارَ؛ فإنه قد قَتَلَ قَتَلَتَنَا، وطلبَ بثأرنا، وزَوَّجَ أرامِلَنا، وقَسَّم فينا المالَ على العَسرة".

٣. رجال الكشــي: محمد بن الحســن وعثمان بن حامد، عن محمد بن يزداد، عن محمد بن الحســين، عن موسى بن يســار عن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن شــريك قال: دخلنا على أبي جعفر (عليه الســلام) يوم النحر وهو متكئ، وقال: أرســل إلى الحلاق، فقعدتُ بين يديه إذ دخل عليه شــيخٌ من أهل الكوفة فتناول يده ليقبِّلَها فمَنَعَهُ ثم قال: من أنت؟ قال: أنا أبو محمد الحكم بن المختار بن أبي عبيد الثقفي، وكان متباعدًا من أبي جعفر (عليه الســلام)، فمَدَّ يدَهُ إليه حتى كادَ يُقعَدَه في حِجره بعد مَنْعِهِ يَدَه، ثم قال: أصــلحك الله إن الناس قد أكثروا في أبي وقالوا، والقول والله قولك. قال: وأي شئ يقولون؟ قال: يقولون كذاب، ولا تأمرني بشــئ إلا قبلتُهُ. فقال: "ســبحان الله أخبرني أبي والله أن مَهْرَ أمّي كان ممّا بعث به المختار، أولم يَبْنِ دُورَنَا؟ وقَتَلَ قاتِلِيْنَا؟ وطلب بدمائِنا؟ فرحمه الله، وأخبرني – والله - أبي أنه كان ليسمر عند فاطمة بنت علي يمهدها الفراش ويثني لها الوســائد، ومنها أصــاب الحديث، رحم الله أباك رحم الله أباك ما ترك لنا حقًا عند أحدٍ إلا طَلَبَهُ، قَتَلَ قَتَلَتَنَا، وطَلَبَ بدمائِنَا".

٤. رجال الكشــي: جبرئيل، عن العبيدي، عن ابن أســباط، عن عبد الرحمن بن حماد، عن علي بن حزور، عن الأصبغ قال: رأيتُ المختارَ على فخذِ أمير المؤمنين وهو يمسح رأسَهُ ويقول: "يا كَيِّسُ يا كَيِّسُ".

٥. رجال الكشــي: إبراهيم بن محمد، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن الحســن بن علي، عن العباس بن عامر، عن ابن عميرة، عن جارود بن المنذر، عن أبي عبد الله (عليه الســلام) قال: "ما امتشــطَتْ فينا هاشــميّةٌ ولا اختضَــبَتْ حتى بعثَ إلينا المختارُ برؤوسِ الذين قَتَلُوا الحســينَ (صــلوات الله عليه)".

٦. رجال الكشي: محمد بن مسعود، عن علي بن أبي علي، عن خالد بن يزيد، عن الحسين بن زيد عن عمر بن علي بن الحسين أن علي بن الحسين (عليهما السَّلام) لما أُتِيَ برأس عبيدِ الله بنِ زياد ورأسِ عمر بن سعد خَرَّ ساجدًا وقال: "الحمد لله الذي أدرك لي ثأري من أعدائي، وجزى المختارَ خيرًا".

٧. الكافي: بإسناده عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الربيع ابن محمد المسلي، عن عبد الله بن سليمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال لي: "ما زالَ سِرُّنَا مَكتُومًا حتى صارَ في يَدَيْ وَلَدِ كيسان فتحدَّثُوا به في الطريق وقُرى السَّواد".

هذا تمام الكلام في الإجابة على الدعوى الأولى حول التشكيك بعقيدة المختار الثقفي (رضي الله عنه وأرضاه).

- **الإجابة على الدعوى الثانية:**

وأما الدعوى الثانية القائلة بأن المختار (رحمه الله) كان قد دعا إلى إمامة محمد بن الحنفية (رضي الله عنه)، بدعوى أنه المؤسس لفرقة الكيسانية.... فمردودة بوجوه ثلاثة هي الآتية:

(الوجه الأول): إن العامّة العَمياء هم أول من نسب إلى المختار (الفرقة الكيسانية)، وتبعهم على ذلك الكشي، وكلّ من جاء من بَعدَه نقل عنه ذلك من دون تحقيق وتدبُّرٍ في الأحاديث والتاريخ؛ وقد ادَّعى الكشي[1] أن المختار دعا إلى محمد بن الحنفية، وسموا الكيسانية وهم المختارية، وكان لقبه كيسان، ولقب بكيسان لصاحب شرطه المكنى بأبي عمرة، وكان اسمه كيسان..." إلخ.

هذه الدعوى، دونها خرط القتاد؛ وذلك لأن منشأها هو العامة العمياء، ولا خير في أخبارهم، فضلًا عن دعاويهم؛ وقول الكشي مأخوذ من العامة؛ فلا حجية فيه، فمنذ متى متى كانت الدعاوى دليلًا على صحة العقائد وفسادها؟!!؛ لا سيَّما وأنها متوافقة مع دعوى المخالفين على المختار الثقفي (رحمه الله).

---

[1] في الجزء الثاني من كتابه ص ٣٤٢ ح رقم ٢٠٤.

إشكال وحلٌّ:

وجه الإشكال: إن دعوى الكشي متوافقة مع الأخبار الذامّة بالمختار (رحمه الله) الدالّة على أنه كان يكذب على الإمام السجاد (عليه السلام).!...

والجواب: على فرض صحة ما جاء في الخبر عن الإمام الصادق (عليه السلام) من أنه كان يكذب على الإمام السجاد (عليه السلام)، فلا دلالة فيه على تفسير الكذب بدعوى الإمامة لمحمد بن الحنفية؛ بل إنّ التكذيبَ المدَّعى أعمُّ من دعوى الإمامة؛ فلعلَّه تكذيبٌ من نوع افتراء الأحاديث المتعلقة بالفروع من دون أن يكون لها علاقة بالأصول؛ وحيث إن الأخبار الأخرى نفت عنه تهمة الكذب، بل أطرَتْ عليه ومدحَتْه، انتفى – والحال هذه - الإشكال من أساسه.

(الوجه الثاني): إن دعوى المختار الإمامة لمحمد بن الحنفية، تكذِّبُها شواهدُ التاريخ؛ حيث إن نشأة الكيسانية لم تكن في حياة محمد بن الحنفية، بل تأسست بعد وفاة ابن الحنفية؛ إذ إن إدعاء الإمامة لابن الحنفية لا تكون إلا بدعوة المختار الناس إليه، في حين أن المختار استشهد قبل وفاة ابن الحنفية.

(الوجه الثالث): إن دعوى لقب المختار بكيسان غير صحيحة؛ فإن صحَّ ذلك، فمنشأُه ما تقدَّم في رواية الكشي من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) له مرتين: "يا كَيِّسُ يا كَيِّسُ"، فثنَّى كلمةَ " كيّس"، فقيل: " كيسان"؛ وهي أعمُّ من دَعوى الكيسانية، فتأمَّلْ.

وفي الختام نقول: إن المختار (رضي الله عنه) فوق ما يصوره الشيخ الكويتي المشكّك في مقامات أولياء آل محمد (عليهم السَّلام)، فلتذهب هرطقاته أدراج الرياح... ولينفخ في غير ضرام، وسيعلم الذين ظلموا آل محمد أيَّ منقلبٍ ينقلبون والعاقبة للمتقين، وهو حسبُنا ونِعْمَ الوَكِيل، والحمد لله ربّ العالمين.

حرَّرَها العبد الأحقر محمَّد جميل حمُّود العاملي

لبنان/ بيروت/ بتاريخ ٨ رجب ١٤٣٧هجري